لمنح ما بح قطر يعني في مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا لم
تستقم لانه مفعول ثان لحسبتهما فيجب ان يكون مثنى ولو اضمرته مثنى
لم يستقم لانه عايد على منطلقا وضمير المفرد لا يكون مثنى فلما امتنع
الاضمار وجب الاظهار ٥ واما قوله كما اني البيت فقد استدل به الكوفيون
على ان اعمال الاول هو الافصح لان الشاعر فصيح وكان يمكنه اعمال
الثاني فلما اعمل الاول من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس بافصح
فثبت ان الاول افصح اذ لا قايل بغير ذلك ويقوي ذلك انه اعمل الاول
مع ارتكاب ما يلزمه من حذف المفعول من الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزمه
ارتكاب امر محذور وذلك ظاهر في ان اعمال الاول افصح والجواب
منع ان يكون هذا البيت من هذا الباب وبيانه ان شرط هذا الباب
ان يكون الفعلان موجهين الى شي واحد من حيث المعنى ولو وجه الفعلان
هاهنا الى شي واحد لفسد المعنى لان البيت ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولو تدل على امتناع الشي لامتناع
غيره فاذا كان بعدها مثبت كان منفيا في المعنى واذا كان منفيا
كان مثبتا لانها تدل على امتناعه وامتناع النفي اثبات واذا ثبت ذلك
فقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة فيه نفي للسعي لادنى المعيشة فلو وجه
ولم اطلب الى قليل لوجب ان يكون فيه اثبات لطلب القليل لانه في
سياق جواب لو فيكون نافيا للسعي لادنى معيشة مثبتا الطلب القليل
من المال وهو عين ما نفيه فيودي الى ان يكون نافيا مثبتا لشي واحد
في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما ادى اليه من
فساد المعنى قوله مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف
فاعله واقيم هو مقامه يريد في جهة الاختصار عنه قوله وشرطه ان
ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل يريد الى معنى فُعِل ويُفعَل
حتى ان استخرج ودحرج يندرج تحته قوله ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه
كذلك قلنا اما لم يقع ~~المسلم الثاني~~ كذلك لان افعالهما تدخل على
المبتدا والخبر والمفعول الثاني في الاول والثالث في الثاني هما
خبر المبتدا في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار الخبر مخبرا عنهما وهذا
باطل لان الخبر لا يكون مخبرا عنه وانما قلنا ان المفعول له كذلك
لانه قد يكون علة لافعال متعددة تقول ضربت واكرمت واعطيت
اكراما لزيد فلو اقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان اما ان يقام
مقام المجموع او مقام احدها وعلى كل تقدير فيلزم خلو بعض الافعال
عن الفاعل وهو باطل ولم تطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من نيابته
في هذا الموضع الذي لا يتعدد فيه الافعال لذلك وانما قلنا ان المفعول معه
كذلك لانه مذكور بحرف العطف فلو اقمناه مقام الفاعل لكنا
اما ان نحذف الواو او نبقيها فان حذفناها خرج المفعول معه عن
ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم نحذفها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)